

مقابلة مع الأستاذ أحمد الكاتب

□ أجرى الحوار: يسري الأمير



* ما تعريف الأستاذ أحمد الكاتب لتعبير «الإصلاح الديني»؟ وهل تعتبر الإصلاح الديني حاجة لوقت محدد، أم حركة استمرارية ضرورية؟

– هناك ثوابت أساسية في الدين الإسلامي، كالتوحيد والنبوة والمعاد والقيم الأخلاقية والأحكام، لا يُمكن المساس بها، وهي ليست مجالاً للإصلاح والتجديد، لأن ذلك يعني الخروج عن الإسلام. إنّما هناك كثير من الأفكار والعادات والتقاليد التي استنبطها المسلمون، أو اخترعوها وأدخلوها في المنظومة الإسلامية، وأضفوا عليها مسحة دينية، حتى حسيبها اللاحقون من الإسلام، وهي ليست كذلك، وبالتالي فهي مجال خصب للإصلاح والتجديد. وبما أنّ عملية الاستنباط الخاطي، أو إدخال ما ليس من الدين في الدين، عملية مستمرة، فإنّ عملية الإصلاح لا بدّ أن تستمر.

* هل تعتبر أنّ «البيان الشيعي الجديد» الذي أطلقته مع بعض الشخصيات الشيعية خطوة في طريق الإصلاح الديني؟ وبناء على هذا، هل الإصلاح الديني حركة فوقيّة متعارضة مع مزاج شعبي عام معارض لها، كما نقرأ في الردود الرسمية وغير الرسمية؟

– نأمل أن يكون البيان كذلك، وهو على الأقلّ محاولة على طريق الإصلاح. لكن، لا يمكن القول إنّ الإصلاح دائماً هو حركة فوقيّة، وإذا كان يتعارض مع المزاج الشعبي، فالأمر كثيراً من الأفكار الخطي، أو التقاليد والعادات المنحرفة تتخذ في العادة طابعاً شعبياً. ولذلك فإنّ أيّ حركة إصلاحية لا بدّ أن تتوقّع معارضة شعبية، أو رسمية، أو حتى نخبوية في صفوف العلماء والمثقفين. لكنّها إذا كانت تمتلك أدلة علمية، وتقوم على أسس متينة، فإنّها يمكن أن تشق طريقها في المجتمع، وتكون في البداية نخبة مثقفة مؤمنة بها، وتتحوّل إلى تيار، ثم تنتشر في المجتمع.

أضرب لك مثلاً في نظرية «ولاية الفقيه». فقد وُلدت هذه النظرية في بيئة تحرمّ العمل السياسي وإقامة الدولة، انتظاراً لخروج

الإمام الغائب (المهديّ المنتظر). وقد طرحها للنقاش قبل حوالي المائتي سنة أحد العلماء، هو الشيخ أحمد الزاقي، فلاقت معارضة شديدة من العلماء والمجتهدين، وكانت ما تزال مرفوضة من بعض العلماء حتى وقت قريب، لكنّها نجحت في التحول إلى واقع ملموس ومهيمن في بعض البلاد.

* هل تعتبر أطروحاتك في تاريخ الشيعة، ووجهات نظرك المتعارضة مع الكثيرين من علمائها، إعادة قراءة للنصّ والتاريخ، أم عودة إلى الأصول؟

– لا بدّ من أن نميّز دائماً بين النصوص الدينية. فهناك نصّ قرآني ثابت ومُجمَع عليه، وهناك نصوص منسوبة إلى النبيّ الأكرم. وهذه الأخيرة هي على درجات من القوة والثبات: فمنها ما هو متواتر ومتفق عليه بين جميع المسلمين، ومنها نصوص يعتبرها فريق دون آخر صحيحة، ومنها نصوص ضعيفة. وهناك أيضاً تأويلات مختلفة لتلك النصوص القرآنية والنبوية، وقراءات مختلفة للأحداث التاريخية. وما قمتُ به من قراءة للفكر السياسيّ الشيعي لا يتعلّق بالنصوص القرآنية الثابتة، وإنّما بتأويل بعضها، خصوصاً ما يتعلّق بالفكر السياسيّ. وتتركز مراجعتي لهذا الفكر في مراجعة النصوص المنسوبة إلى أئمة أهل البيت، وخصوصاً الإمامان محمد الباقر وجعفر

ربّما كان «رجال الدين» بالمعنى المتعارف عليه اجتماعياً، أي رجال المذاهب وسدنة الفكر القديم، أبعـد الناس عن عملية الإصلاح، خصوصاً إذا كانت تلك العملية تهدد مصالحهم الاقتصادية والسياسية.

الاختلاف في الرأي لا يستلزم اللجوء إلى العنف والمقاطعة، ولا سيما أنه مستمرٌّ وموجودٌ داخل كلِّ مذهب.

وأما النقطة الأخيرة التي أثيرتها في سؤالك، فأنا لا أُصرُّ على الهوية الشيعية. وإذا لاحظتَ مقدّمة «البيان الشيعي الجديد»، فستجد إشارةً واضحةً وصريحةً إلى ضرورة الخروج من المصطلحات الطائفية، والتمسك بالهوية الإسلامية الجامعة. وقد اضطررنا إلى إضافة كلمة «الشيعي» في البيان الجديد نظراً إلى خلفيتنا التاريخية والاجتماعية، وإلى تركيز البيان على نقد الفكر السياسي الشيعي القديم. والأفصح لا ندعو إلى تكريس أي هوية طائفية، شيعية كانت أم سنية.

* من يقوم بأعباء الإصلاح الديني في رأيك؟ هل الأمر محصورٌ برجال الدين؟

– يقوم بأعباء الإصلاح الديني كلُّ من يشعر بوجود خطأ ما في جانب معين، ويمتلك الرؤية البديلة. والأمر لا يقتصر على رجال الدين، لأنّه في الإسلام لا يوجد جهازٌ خاصٌ أو مؤسسةٌ لرجال الدين كما في المسيحية، وإنما يوجد علماء دين. والعلم حرٌّ، ويمكن أي إنسان أن يحصل على قدرٍ من العلم ويقوم بعملية الإصلاح. وربّما كان «رجال الدين» بالمعنى المتعارف عليه اجتماعياً، أي رجال المذاهب وسدنة الفكر القديم، أبعـد الناس عن عملية الإصلاح، خصوصاً إذا كانت تلك العملية تهدد مصالحهم الاقتصادية والسياسية.

* أين ترى نقاط الالتقاء بين «البيان الشيعي الجديد» ومحاولات أخرى للتجديد؟

– هناك نقاط التقاءٍ عديدة مع عدد كبير من الإصلاحيين. وعملية الإصلاح في الأساس هي عملية تراكمية، فكرةٌ تزيد على فكرة، وخطوةٌ وراء خطوة. وقد ابتدأت في المذهب الشيعي منذ أكثر من ألف عام، عندما تأسس علم الرجال على يد الكنتشي والنجاشي والطوسي وابن الغضائري، الذين قاموا بغربلة الأحاديث وتصنيف الرواة، فاستطاعوا التخلص من كثيرٍ من الأفكار المنحرفة والمغالية والضارة. وأعتقد أنني قمت بخطوة

الصادق، اللذان تُنسبُ إليهما نظريّة «الإمامية الإلهية»، وربّما بعضُ النصوص الأخرى المتعلقة بالعقيدة «الإثني عشرية» – وهي نصوصٌ يعتبرها الشيعة الإمامية الإثنا عشرية نصوصاً صحيحةً، ولكنّي أزعـم أنّها نصوصٌ موضوعةٌ في وقتٍ متأخر، ولا علاقة لها بالنبي ولا بالأئمة من أهل البيت.

* إن متابعة «البيان الشيعي الجديد» تدفع إلى السؤال: ماذا بقي من المذهب الشيعي؟ وما الفروق النظرية بينه وبين المذاهب الأخرى؟ وتالياً: هل المسلمون بحاجة فعلاً إلى مذاهب مختلفة براءيك؟ ولماذا إصرارك على المحاججة أنك تمثل الـ «شيعية»، لا أنك تمثل منطلقاً إسلامياً توحيدياً؟

– يتألف المذهب الشيعي من قسمين: فكر سياسي، وفقه في العبادات والمعاملات، وربّما هناك قسمٌ ثالثٌ ملحقٌ بهما، وهو الطقوس والعبادات والتقاليد «الحسينية». ونقدنا موجّه في الأساس إلى الفكر السياسي، غير المطبق حالياً لعدم وجود «الأئمة المعصومين»، أو بسبب «غيبة الإمام الثاني عشر». ولا مشكلة لدينا مع الفقه. ومن ناحية أخرى، لا يشكل الاختلاف حول الفقه، بين الشيعة والمذاهب الأخرى، قضيةً كبيرةً؛ إذ كان الخلاف الأكبر يدور حول الفكر السياسي، وفي ما إذا كانت الخلافة بالنص أو بالشورى، وفي هذه السلسلة أو تلك. ومع انقطاع سلالـة الأئمة العلويين الحسينيين في منتصف القرن الثالث الهجري، لم يعد ثمة خلاف عملي كبير بين الشيعة الإمامية وغيرهم، إنما بقيت ذبول ذلك الخلاف وأثاره النفسية والنظرية، وما ترتب على القول بنظرية «الغيبة» من انعزال الشيعة قروناً من الزمن عن العمل السياسي. وأعتقد أنّ المذهب الشيعي يدور بصورة رئيسة حول الفكر السياسي، أكثر منه حول الفقه في المسائل الجزئية. ومن هنا فلا معنى للخلاف بين الشيعة وغيرهم بعد تحوّل نظرية «الإمامة» إلى نظرية تاريخية غير عملية ولا معاصرة.

أما بالنسبة إلى سؤالك عن الحاجة إلى مذاهب مختلفة، فالجواب هو أنّ الاختلاف المذهبي الفقهي واقعٌ موجود، لا يمكن القضاء عليه ما دما نؤمن بحرية الاجتهاد. ولكن

متواضعة على هذه الطريق، وذلك بتطبيقي علم الرجال أو علم الدراية على مجموعة من الأحاديث المنسوبة إلى النبي الأكرم والأئمة من أهل البيت، وعلى بعض القصص التاريخية، فتوصلت إلى ضعفها واختلاقها، وقمت بتصفيتها وإخراجها من التراث الشيعي.

* كل من يتحدث في الإصلاح الديني يركز على الاجتهاد في النص أو تدبره. لكن المشكلة تقع في تحديد مفهوم «الاجتهاد» ومجالاته..

- لا بد من الإشارة أولاً إلى الاختلاف في قبول الاجتهاد في القرن الثاني الهجري، بين المدرسة السلفية أو أهل الحديث ومدرسة الرأي: فأهل الحديث يقولون إننا يجب أن نأخذ النصوص كما هي، من دون اجتهاد وإعمال رأي فيها، بينما مدرسة الرأي تدعو إلى النظر إلى المفاهيم والمقاصد. وأما عن كيفية وقوع الانحراف - وهو ما يوجب الإصلاح - فإنه جاء بسبب إضافة عدد كبير من الأحاديث المنسوبة إلى النبي الأكرم إلى الإسلام، والبناء عليها. وهذا ما أحدث فوضى كبيرة. ففي القرن الثاني أو الثالث الهجريين ذكر ما بين مائة ألف ومليون حديث عن النبي، غير أن علماء الحديث اعترفوا ببضعة آلاف من الأحاديث، أربعة آلاف أو خمسة؛ ولم يخل هذا الرقم نفسه من نقاش: فالإمام مالك والإمام أبو حنيفة كانا يقولان ببضع مئات من الأحاديث فقط. إذن، تبدأ عملية الإصلاح من نقد الأحاديث، من إزاحة هذا الركاب الهائل الموجود باسم السنة النبوية، وباسم أحاديث لأئمة من أهل البيت، وهي أحاديث غير ثابتة.

من هنا علينا تحديد مفهوم «الاجتهاد»: أهو جائز أم غير جائز؟ وفي أي مجال؟ أي القرآن وحسب؟ أم في القرآن والسنة؟ أم في السنة والإجماع والأعراف والتقاليد؟ أنجعلها كلها نصوصاً مقدسة فلا نقرب منها؟ في رأيي أن الاجتهاد يجب أن يطاول الإجماع والموقف منه، لأنه مصدر تشريعي منذ قرون، وهو في الحقيقة يشكل مصدراً لكثير من الأحكام غير السليمة. وفي الوقت نفسه علينا أن نراجع السنة، وفهمنا للقرآن.

* من هو المجتهد؟ أهو رجل الدين؟ وهل للمجتهد صفات محددة؟ وإذا كان الناس قادرين على تدبر النص، فهل هم مجتهدون؟

- معنى «المجتهد» لغوياً هو من يبذل الجهد. فقد يتعامل البعض مع النصوص تعاملاً سطحياً، ولا يبذل جهداً يُذكر في معالجتها كما يفعل أي باحث. إذا طلبت من باحثين الآن بحثاً معيناً، فذهب أحدهما إلى الجرائد واستقى منها مصادره وخلصاته؛ فيما الآخر بحث في الكتب والمصادر ووثقها وبذل جهداً وافياً حتى أنجز دراسةً وبحثاً قريبتين من الواقع، فستستطيع بسهولة أن تميز أيهما المجتهد. إذن، كثير من الذين نسميهم، اصطلاحاً، مجتهدين هم غير ذلك، لأنهم لا يغوصون

في علم الأصول مثلاً، مع أن هذا العلم هو مقدمة للاجتهاد! وكذا الأمر بالنسبة إلى علم الروايات، وعلوم اللغة، أو التاريخ؛ فبعض الأحكام تحتاج إلى بحث تاريخي للوصول إلى فهم معين.

والاجتهاد مفتوح لكل من شاء، وهو ليس حكراً على أفراد معينين، أو مؤسسة بعينها. كل من يتناول المصادر والأسس، ويكون نظريات معينة، ويتعمق فيها، ويقدم أدلة عليها، هو مجتهد. وعندما يطرح خلاصاته للناس، لهم أن يقبلوها أو يرفضوها: إن لا يقدر الإنسان على أن يفرض آراءه. في البحوث التي عملت عليها، ناقشت أفكاراً يؤمن بها الناس من نيف وألف سنة، ولهم فيها أحاديث وقصص وأدلة ملزمة لهم. ففي روايات ولادة الإمام المهدي، بحثت في علم الرجال، ووجدت - بمنطق علماء الدين الشيعة - أن رجال هذه الأحاديث كذابون ضعاف مختلفون لا وجود لهم، أو أن سلسلة هذه الرواية أو تلك مقطوعة السند، غير مروية بسند يُعتمد به. وقد قارنتها زمنياً، فحصلت على فجوات وفراغ في الروايات، وعرضت نتيجة بحثي على الناس.

* في هذا المثل تحديداً أنت تغرد وحيداً. فالعديد من علماء الدين الشيعة المجددين والتنويريين لا يوافقونك الرأي، بل لا يطرحونه قابلاً للتشكيك من الأساس. أكان ما وصلت إليه فريداً لم يقدر الآخرون عليه، أم أنهم لم يجروا؟

- يرتاح الناس إلى الاعتياد، وعادة ما يتلقون أفكارهم من المجتمع ويعتبرونها من المسلمات، كالإعلان تماماً: فأينما تتلفت تجد الدعاية الإعلانية تحيط بك، وتحاصر ناظريك، وتغلق الأفق أمام تفكيرك، فلا تسأل عن صحة ما تراه أو ضلاله. فحين أ طرح الفكرة على الناس يستغربون، لأنها لم تمر في خاطرهم سابقاً، بل كانت من الأمور المسلم بها. فالحال أن المجتمع والنظام السياسي والبيوت والعوائل ترتكز على قضية الإمام المهدي، بحيث إن أي طرح لقضية عدم صحتها سيؤلب عليك الناس كرد فعل أولي عفوي. ومن يجروا يحارب من المجتمع، ولن ينجو بجلده.

* أنت تسم واسطة العقد لبنان فكري اجتماعي تاريخي قديم، فمن الطبيعي أن تبقى وحيداً!

- أنا لست وحيداً، والحمد لله! خلال العشرين السنة الفائتة أستطيع أن أقول إن هناك تياراً في الوسط الشيعي، يصل إلى الحوزات في قم وفي النجف وفي لبنان وأماكن أخرى، يتبنى هذا الفكر، ويسير نحوه. وأنا أعتقد، ومن قبل أن أدعي لنفسي الجراءة أو الإصلاح، أن هناك تطوراً طراً في البنية الفكرية الشيعية، وهو تطور كبير وجذري؛ إذ لم يعد الشيعة يتمسكون بالصيغ المفاهيمية القديمة، بل بدأوا يسيرون نحو المعاصرة والديمقراطية، لأن الفكر القديم كان فكراً استبدادياً وانغلاقياً ومنسحباً من الحياة. ولا أنسى أن مسيرة الإصلاح عند

الاجتهاد يجب أن يطاول الإجماع والموقف منه، لأنه مصدر تشريعي منذ قرون، وهو في الحقيقة يشكل مصدراً لكثير من الأحكام غير السليمة.

الستينيّات. وفي الوقت ذاته كان الناس يعتبرون أنّ للمرجع ولاية؛ وقد وقع جدلٌ بعد كتاب الشيخ أحمد النراقي، عوائد الأيّام، في القرن التاسع عشر، حول وجود ولاية للمرجع أم لا، خصوصاً الولاية على الأيتام والأرامل، وعلى تزويجهم وإدارة أموالهم. كثيرٌ من العلماء رفضوا الولاية بحجة غياب الأدلة على «ولاية الفقيه» على الناس، ودون إثبات ذلك «خرطُ القناد» كما يقول الشيخ مرتضى الأنصاري في القرن التاسع عشر. وفي القرن نفسه كان الشيخ الجواهري، صاحب موسوعة جواهر الكلام، يقول إنّ للمرجع أو الفقيه ولاية واسعة، لكن لا تصل إلى إقامة الدولة أو الحكومة، لأنّ هذا من أعمال الإمام المهدي عند ظهوره. وفي الستينيّات من القرن الماضي، ومع تأسيس حزب الدعوة، رفضت المرجعية في النجف هذا الحزب، وحرمته، وأجبرت مؤسس الحزب السيّد محمد باقر الصدر، والمؤسسين الآخرين محمد باقر الحكيم والسيّد محمد مهدي الحكيم، على الخروج من الحزب بحجة أنّه لا يجوز لهم النشاط السياسي والعمل على تأسيس دولة، بل عليهم الاكتفاء بدورهم كمراجع وعلماء. تأسست المرجعية على هذا المفهوم، قبل أن يتبنى الإمام الخميني نظرية «ولاية الفقيه»، بما يعني إعطاء الحق للفقيه بإقامة الدولة بالنيابة عن الإمام المهدي - وفي هذا نوعٌ من الالتفاف على فكر الانتظار والإيمان بالإمام الثاني عشر. وفي وقتنا الحالي لا يميل المراجع في العراق، كالسيّد السيستاني والسيّد الخوئي، إلى الولاية، وهم يعتبرون أنّ الفقيه لا يملك الولاية على الناس، وأنّ الولاية هي للناس على أنفسهم؛ فكلّ الناس أحرار، يجتمعون، ويقيمون دولة، وينتخبون صاحب ولاية أو سلطة. وقد دعا السيّد السيستاني منذ اليوم الأوّل لسقوط نظام صدام حسين إلى إقامة النظام الديمقراطي، وفرض على الأميركيين الاستفتاء على الدستور، وانتخاب المجلس التأسيسي الذي يُقرّ الدستور، وطلب من المراجع والمُعتمدين ألا يتدخلوا في السياسة التنفيذية؛ فتكوّن لهم المشاركة في البرلمان والمجالس، لكنّ السلطة والحكم يبقيان في يد الناس.

الشيعة بدأت منذ قرون، وكانت نظرية «ولاية الفقيه» خطوة على صعيد الإصلاح بالنسبة إلى ما سبق. وفي العراق، وبلاد أخرى، تتبنى المرجعية الشيعية اليوم النظام الديمقراطي. وهذه خطوة جذرية. ولكن تبقى بعض المخلفات من الفكر الانغلاقية القديم، نواجهها، ولا نواجه النظرية بحد ذاتها. لذلك أقول إنّ الشيعة الآن ليسوا إمامية ولا اثني عشرية في واقعهم العملي.

* هل تُشرح لي معنى أنّ المرجعية الشيعية في العراق تتبنى الديمقراطية؟

- المرجعية الشيعية نشأت في ظلّ نظرية غيبية الإمام الثاني عشر، الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري، الذي يُقال إنّهُ وُلد وغاب في منتصف القرن الثالث الهجري، منذ ألف ومائتي سنة تقريباً. وقد تكوّنت الفرقة الاثني عشرية في القرن الرابع الهجري، وكانت تقول بوجود انتظار هذا الإمام المعصوم، المعين من عند الله، لكي يخرج ويقود ثورةً وقيم دولةً. وكان هؤلاء الشيعة يُسقطون عن كواهلهم أيّ مسؤولية في الثورة أو إقامة الدولة، بل يُحرمونها. وقد استمرّوا في هذا الموقف قرونًا من الزمن، فانفصل الواقع الشيعي عن الفكر النظري، وقامت حركات عديدة ودولٌ وثورات شيعية عفوية، مع نوع من الترخيب النظري. إلى أن تكوّنت المرجعية الدينية في الغيبة للنيابة عن الإمام الغيب، وبات كلُّ فقيه أو إمام يُعتبر نائباً للإمام.

في البداية كانت مهام المرجع الإفتاء في المسائل الفقهية، إذ قيل: «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا» (في رواية من الروايات). ثم تطوّرت النظرية عبر القرون، فصار المرجع يُقضي أحياناً بين الناس ويحلّ مشاكلهم. ثم تطوّرت في القرنين الأخيرين إلى أنّه بات يأخذ الخمس والرّكاة ويوزعها على الناس - وهذه عملية شبه سياسية. من هنا صار للمرجعية مشروع اقتصادي، ثم تحول إلى مشروع سياسي يتضمّن القيادة التي كانت غائبة قبلاً. هكذا تحول المرجع من شيخ يُفتي في المسائل إلى قائد يُقرّر، مثل السيّد محسن الحكيم، الذي كان أوّل من أطلق عليه لقب «الإمام الحكيم» في

* لكن موقع المرشد أحياناً أهم من موقع القائد..

- لا، لا يملك العالم في الحالة الدستورية العراقية موقعاً إرشادياً...

* لكن السيد السيستاني فعلياً قاد العملية السياسية...

- قاد العملية السياسية لكنه لم يعط نفسه موقعاً في النظام. عندما تُراجع الدستور والنظام السياسي تجد أن الشعب ينتخب النواب، والنواب ينتخبون الحكومة أو رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء. وهذا يعني أن الشعب لا يحتاج إلى رجل دين يهيمن على العملية السياسية، كما هو حاصل في إيران، حيث تجد مؤسسات تتدخل في الحكم، مثل «مجلس المحافظة على الدستور». لذلك أرى في النظام العراقي [الحالي] تقدماً نحو الأمم.

* في «البيان الشيعي الجديد»، وفي مُجمل كتاباتك، تنطرق إلى وحدة المسلمين ضمن التنوع، وكأنك تنزع عوامل الخصومة، وتركز على الخط العام الموحد لا على التفاصيل. لكنك في الأعم الأغلب من هذه الكتابات تغوص في التاريخ والفقه القديم. ألا ترى أنك تهمل ضرورة الوحدة انطلاقاً من الواقع العربي والإسلامي الراهن؟

- أنا أنطلق من الواقع فعلاً، وأرى أن هناك بعض المنغصات التي تعمل على تفتيت الوحدة. الاستبداد هو الذي فتت هذه الأمة؛ فعندما يأتي حاكمٌ مستبدٌ فسوف يمزق الشعب، وستكون هناك معارضةٌ عنيفةٌ قد تلجأ إلى الانفصال، أو الاستعانة بقوة خارجية لمحاربه. وقد يؤدي ذلك إلى نشوء حرب أهلية في البلد لمقاومة الاستبداد والطغيان. لذلك أقول إن الديمقراطية هي أساس الوحدة.

وفي المستوى الشيعي التاريخي، هناك انقسام آخر، لا بسبب الاستبداد، بل بسبب الفكر الطائفي الذي يمزق الناس بين شيعة وسنة. وعندما نحاول معالجة هذه المشكلة، نبحث عن مصدرها: إنها تتبع من الفكر القديم الموروث، الذي هو فكرٌ ميتٌ حالياً، يعتمد على معارك تاريخية منقرضة وبائدة. خذ مسألة الخلافة في النص: فمن هو الأحق بالخلافة؟ العباسيون أم العلويون؟ الحسنيون أم الحسينيون؟ الموسويون أم الإسماعيليون؟ إذن كانت الخلافات دائمة حول المقصود بالنص داخل الخط الشيعي. ومن زاوية أخرى، فإن ما بقي الآن من هذه المعارك التاريخية محوره الأساس غير موجود، لأن أهل البيت غير موجودين، ولا أئمة منهم. ما بقي هو نظرية تاريخية؛ فبعض الشيعة يعتقد أن الخلافة كانت بالنص لعلي بن أبي طالب، لكن ماذا بعد؟ ماذا نفعل الآن؟ لا أثر عملياً لذلك. غير أن هذا الأمر يولد مخلفات؛ فالاعتراف بأن النبي نص بالخلافة لعلي نصاً صريحاً يدفع إلى السؤال عما ينجم عن هذه الفكرة حالياً؟ ولماذا اختار الصحابة أبا بكر وعمر وعثمان؟ ولماذا

بايعهم علي؟ وهذه أسئلة تُخدم ترف البحث لا أكثر، إلى أن يجيب بعض الشيعة بأن الخلفاء الثلاثة اغتصبوا البيعة من علي بالإكراه، وهذا يؤدي إلى موقف سلبي من الصحابة الثلاثة. وبما أن هؤلاء الصحابة الثلاثة محترمون عند ملايين المسلمين، فإن هذه الأفكار النظرية ستُحدث شرخاً ثقافياً بين المسلمين، ومعارك نظرية لا لزوم لها، وتدخلنا في حال من التنافر النفسي - الاجتماعي بين السنة والشيعة. ولكي نقضي على مخلفات القراءة السابقة، فإن علينا أن نعيد القراءة التاريخية، ونقر بأن الإمامة ليست من الأحكام الدينية، بل تستلهم مفاهيم الدين وروحه والقيم والأخلاق. وهي مجال إنساني، وليست مجالاً دينياً. وبالتالي يصبح كل هذا الخلاف عبثياً. ولذلك، فإن ضرب نظرية «الإمامة» هذه يؤدي إلى تعريف الثقافة الشيعية الأخرى، وهي كانت ثقافة موجودة بالفعل، إذ لم يكن كل الشيعة في التاريخ من أتباع النظرية الإمامية؛ ففي القرون الأولى لم يكن أغلب الشيعة إماميين، بل كانوا علويين يحبون أهل البيت. وأهل البيت حالياً غير موجودين، وهم خارج القضية التاريخية. إذن علينا أن نحاول تجاوز القراءة السابقة من أجل تجاوز العقدة الاجتماعية الموجودة حالياً.

* هل تعتبر أن ما يُعرف حالياً بالصراع السني - الشيعي هو وليد ظروف تاريخية وظروف حاوية محلية، أم أنه مرتبط بحركة صراع أكبر غير دينية؟

- إنه صراع وهمي، أسبابه سياسيةً مصلحةً، وبالتأكيد لادينية. صحيح أن هناك تحللاً فكرياً عند بعض الناس، إلا أن ذلك لا يشكل مبرراً للاحتراب. الإيمان بنظرية تاريخية، حول أحقية فلان بالخلافة على فلان، منذ ألف وأربعمائة سنة، لا يستدعي الخلاف مع الآخرين!

* أعتبر إذن أن ما يجري هو مشاعر عفوية تصدر من الناس لاعتقادهم بأفكار غير صحيحة، وليست هناك من قوة تحرك هذه الخلافات؟

- هناك أنظمة مستبدة وقوى أجنبية كبرى تستفيد من هذا الاختلاف من أجل تأجيج معركة سياسية ضد هذا البلد أو ذاك، ولتحقيق مصالح وقضايا واقعية. وعندما يُنتزع فتيل الخلاف السياسي، يمكن الاتفاق سريعاً بين العناصر المتباعدة.

* أيمن أن نكون أكثر دقة؟ هل تستطيع أن تشرح لي دور كل من الرياض وطهران في هذه الخلافات، وما المصالح المنتظرة منها؟

- قبل الثورة الإيرانية، كانت العلاقات بين النظام السعودي وشاه إيران وديةً تقرب من التحالف والتسويق. وعندما وقعت الثورة بدأت تهز العروش المجاورة، بفعل تأثيرها في المنطقة. ولك في تجربة العراق خير مثال: فالحركات الثورية في العراق استلهمت الثورة الإيرانية، واستفادت منها لزعة الأنظمة

الصراع السنّي - الشيوعي صراعٌ وهميٌّ، أسبابه سياسيةٌ مصالحيةٌ، وليست دينيةً بالتأكيد.

والأديان في العراق. هذا النظام لا يُرضي الأنظمة المستبدّة، وإنْ كان القيّمون عليه من أهل السنّة. ليست المشكلة [عند الأنظمة المستبدّة]، إنْ، في الجانب الشيوعي من النظام العراقي الحالي، بل في الجانب الديمقراطي منه. ولذلك تسعى أنظمةٌ عربيةٌ إلى استغلال المنحى الطائفي المذهبي لزعزعة هذا النظام والهيمنة عليه. ولا ننسى المصالح الإيرانية والتدخل الإيراني: فبحجّة الأمن القومي يتدخل النظام الإيراني في العراق، حتّى لا يأتي نظامٌ عراقي معادٍ؛ وربما تدفع بعضُ المشاعر القوميّة الإيرانيّة إلى العمل على الهيمنة على العراق، وعلى المنطقة العربيّة كلّها. لكنّ حديثنا كان عن الإصلاح الديني، والشيوعي خصوصاً، لذلك لم أتطرّق إلى هذا القضايا السياسيّة.

* لنربط كلّ ذلك بموضوعنا، أي الإصلاح الديني. ذكرت سابقاً أنّ الإصلاح يستدعي تعيين الانحراف. ألا تجد أنّ إنشاء مؤسسات دينية رسمية تابعة للسلطة، وتسيرُ بهواها دون اعتراض، وتعطيها فتواها كما تشاء، هو شكلٌ أوليٌّ وأساسيٌّ من أشكال الانحراف، قد لا يحتاج إلى الكثير من التعمق النظري في الأصول؟

- طبعاً! ذلك أنّ الأساس في النصّ القرآني هو غيابُ المؤسسة الدينية، أو الطبقة الدينية، والموجود في النصّ إنما هو دعوةٌ إلى التفقّه في الدين ﴿فلولا نفرَ من كلّ فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلّهم يحذرون﴾ (التوبة ١٢٢). وهذا يعني غيابَ المؤسسة، وانفتاحَ التفقّه أمام كلّ الناس. لكنّ الحكام يشكّون المؤسسات الدينية ليحيروا الدين لأنفسهم ويؤمنوا غطاءً لاستبدادهم. وعندما تتحاز هذه المؤسسة إلى مطالب الناس وحقوقهم، فإنّها تُضربُ وتُفكك!

* للأسف، لا نجدُ الكثير من الأمثلة في وقتنا على علماء دين تمردوا على المؤسسات أو الأنظمة!

- صحيح، والكثير منهم بالنسبة. إليّ رجالٌ مذهباً لا رجالاً ديناً، لأنّ الدين ليس له رجال. المذهب والأنظمة لها رجالٌ، وهم من أطلق عليهم لقبُ «وعاظ السلاطين».

القائمة؛ وأما الأنظمة العربيّة المجاورة، ومن يدعمها، فاعتبرت أنّ الثورة الإيرانيّة تشكّل تهديداً لها، وتهديداً للمصالح الأميركيّة في المنطقة، الأمر الذي دفعَ بها إلى التآلف والتحالف - على الرغم من اختلاف النظامين السعودي والعراقي - لإسقاط النظام الثوري في إيران. فالخطر الداهم على النظام العربي المسيطر دفعَ به إلى استخدام الشعارات الطائفية لتأليب شعوبه، ومنعها من التفاعل مع هذه الثورة. إنْ، كانت الدوافع السياسيّة هي التي حرّكت الخلافات الطائفية.

* في المثال الذي قدّمته حول المرجعية في العراق، تبدو الصورة وريديّة: هناك مرجعيةٌ يلتف الناس حولها، تطالب وتُفرض! لكنّ، في كلّ ما ذكرت، لم تمرّ لفظه «الاحتلال» عندك.

- أنا الآن لا أتكلّم سياسياً، بل أحدثُ على المستوى الثقافي. أنا كنتُ ضدّ الاحتلال قبلُ قدومه، وكنتُ أرفضُ مجردَ الاستعانة به...

* آسف للمقاطعة، لكنني أعدتُ السؤال لسببٍ واضح. اذ، بمجرد أن تقول «ديمقراطية» في العراق، تخَطُرُ في بال الكثير من الناس مجموعةُ المثقفين الذين يبرزون الاحتلال لإتيانهِ بـ «الديمقراطية»..

- أنا لا أبرّرُ الاحتلال، ولا أدعو إلى بقائه يوماً واحداً، لكنني أحاول أن أضع إصبعي على التطوّرات الجوهرية الحادثة في المنطقة. فالثورة الإسلاميّة الإيرانيّة فيها قدرٌ كبيرٌ من الديمقراطية، وهذا تطوّرٌ كبيرٌ في الفكر الشيوعي يجب ألاّ نغفله. وفي الوقت نفسه فإنّ الأسباب الحقيقيّة للخلافات هي الأسباب السياسيّة؛ فالسعوديّة التي كانت تخاف من النظام العراقي [السابق] هي التي أسهمت في الاحتلال [الأميركي للعراق]، لكنّ الاحتلال والسعوديّة استخدمتا الشعارَ الطائفي لتأليب قوَى معيّنة لمواجهة النظام [العراقي] الجديد، الذي اعتبره شيعياً، على الرغم من أنّه لا ينتمي إلى الطائفة الشيعية إلاّ بالهوية تاريخياً، وهو الآن قائمٌ على أناس ينادون بالنظام الديمقراطي [!]. وهو نظامٌ مفيدٌ للجميع لا للشريعة فقط، وقد احتضن كلّ المذهب

* هل تعتبر أن للعلمانيين دوراً في هذا الإصلاح؟

– العلمانية تعبيرٌ واسع، وأعتقد أن للإسلام العديد من الجوانب المدنية، علمية أو علمانية نسبة إلى العلم [بمعنى العالم]. فالزواج مؤسسة مدنية وليست دينية، والسياسة كذلك، وغير ذلك الكثير. لكن، عندما طرح العلمانيون، وبعض اليساريين، شعارات جديدة كالديمقراطية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية، توجس الكثير من المسلمين منها، باعتبارها مستوردة من الغرب. إلا أن هذه الأفكار حركت العقل الإسلامي لاحقاً، ودفعته به إلى التفكير فيها من جديد وتقيلها. وقد يكون النموذج التركي الأتاتوركلي غير سليم، إذ طرح هذه الشعارات العلمانية في مواجهة الدين، فقاومها المتمسكون به. ولو تم الأمر من دون التعرض لأسس الدين، كتوحيد الله والإيمان بالآخرة وبالأنبياء، لوجدت مساحة للتعاون في القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

* تنزع الصفة الدينية عن الإمام الحاكم، فما شكل الحكم الذي تدعو إليه؟

– النظام الديمقراطي، والحاكم غير معصوم، وهو مسؤول..

* هل هو مسلم بالضرورة؟

– من الطبيعي في المجتمعات الإسلامية، ذات الشعارات والأهداف الإسلامية، أن ينتخب حاكم مسلم. فإذا كان الحاكم شيوعياً أو ملحداً، فسيتناقض ذلك مع أهداف المجتمع. المجتمع الرأسمالي ينتخب رأسمالياً، والليبرالي ينتخب ليبرالياً. وفي المجتمع غير الإسلامي قد يتوافق المجتمع على معايير محددة للقائد وينتخبه، بينما في المجتمع الإسلامي المعايير قد تكون أكثر تحديداً.

* تتردد على لسانك دائماً في الحديث عن الديمقراطية لفظاً «انتخابات»، هل يمكن أن تحدد مفهوم «الديمقراطية»؟

– النظام الديمقراطي يقوم على أساس أن السلطة للناس، لا لشخص أو لعائلة أو طبقة محددة، وما دامت السلطة للناس فيجب أن نعترف بتعدد آراء الناس وأفكارهم وأحزابهم. وفي النظام الديمقراطي ينتخب الحاكم من الناس ولا يفرض عليهم، وبالتالي يتم التمسك بالية تبادل السلطة بشكل سلمي عبر صناديق الاقتراع، لا بالعنف والقوة. ويجب التمسك أيضاً بالفصل بين السلطات، أسوأ بالتطور الديمقراطي الحاصل في الغرب. ونحن نختلف مع الديمقراطيين الغربيين في نقطة واحد، هي حدود الحرية الشخصية المطلقة. ولكن، كما تعلم، فإن الديمقراطيات الغربية ليست موحدة في مسألة الحدود الفردية، بل قد تتفاوت بين ولاية أميركية وولاية أخرى: ففي بعض الولايات الأميركية يُباح الزواج المثلي مثلاً، ويُمنع في ولاية أخرى؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى الخمر والقمار وغير ذلك.

* إذن تريد من الدولة الديمقراطية أن تفرض قوانين تحدّد معايير الحرية للفرد؟

– إذا كنت مسلماً في مجتمع مسلم، والحاكم منتخباً، والقوانين يسنها الشعب المسلم، فالشعب سيثور عليه بتحريم بعض الأمور.

* أنتقل إلى فكرة أخرى، ماذا عن مصيبتنا كدول إسلامية مع صبغة «الإرهاب» - الإرهاب الموجود حقيقة، والإرهاب المصنوع علينا من الخارج؟

– الإرهاب حقيقة موجودة، وهو منطلق من الفكر السياسي الوهابي. وتكمن المشكلة في التكفير، الذي يؤدي إلى حرب إبادة. فعندما يكفرون الناس يهدرون دمهم وأعراضهم وأموالهم. وهذا الفكر دفع بالكثيرين إلى تنفيذ عمليات انتحارية، في المساجد والمدارس والجامعات والأسواق وغيرها. وقد ابتلينا بهذا الفكر الاستبدادي، والإرهابي بكل معنى الكلمة، أي بما تضمنه من عدم اعتراف بالآخر وبحقوقه السياسية والمدنية. وهذا أمر خطير يحتاج إلى معالجة جذوره لوقف هذا الفكر التكفيري.

* أحتاج، لاستكمال سؤالي، إلى أن أعرف: هل تتحدث عن دولة محددة، أم عن وطن عربي، أم عن أمة إسلامية؟

– أنا أوّمن بأمة إسلامية ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾. وأؤمن أيضاً أن الأوطان موجودة؛ فالأمة الواحدة لا تعني الاستغناء عن الدولة القائمة. أنا عراقي، مؤمن بالأمة الإسلامية، ولا أقبل بالانغلاق على عراقيتي، وأؤمن بالوحدة العربية والإسلامية، وأدعو إليها، بل أحلم بها حقيقة. كذلك أشعر أن بلادنا العربية والإسلامية محتلة، ونمنع وحدتها، على الرغم من حركة العولمة، واتجاه التكتلات نحو الوحدة. وهذا ما يدفع بأمتنا نحو السير في طريق التخلف لا التقدم، وعلى مختلف الصعد. من هنا يجب أن نواجه هذا التفتت الذي فرضه علينا الاستعمار الغربي بكل الوسائل..

* أتقول «بكل الوسائل» على الرغم من الاتهامات التي قد تُقال لك؟

– أقصد بـ «كل الوسائل» أموراً غير الوسائل العسكرية، التي أراها فاشلة. إذا تحررت الشعوب تتحرر الإرادة السياسية، وهذه الإرادة تجمع البلاد..

* لكن التحرر من السلطة يقتضي في معظم الأحيان اللجوء إلى العنف. وهناك مشكلة في تصنيف كل عربي يرفع السلاح في مواجهة الظلم والاحتلال «إرهابياً».

– هذا لعب على الكلمات. هناك قضايا وطنية ومناضلون أحرار ومعارضة تجمع كلها تحت كلمة «الإرهاب» خدمة لسياسة إعلامية غريبة. وإنما الإرهاب الذي نقصده هو الاستبداد الذي

أنا مع حزب الله... لكنني أدعو إلى ممارسة الديمقراطية الداخلية، فينتخب أعضاء الحزب القيادة والمكتب السياسي بالاعتماد على أن الولاية للناس لا لولي معين.

أدعو إلى ممارسة الديمقراطية الداخلية، فينتخب أعضاء الحزب القيادة والمكتب السياسي، بالاعتماد على أن الولاية يجب أن تكون للناس لا لولي معين. ويجري الحديث منذ فترة عن الانبعاث الشيعي أو النهضة الشيعية، وعن نهضة سنّية في مقابل النهضة الشيعية، وقد ركّزت بعض الأحزاب السنّية على ضرورة التصدي لهذا النفوذ الشيعي «الإيراني». من هنا، يتّجه مشروعني إلى التقريب بينهما، وإبعاد شبح التصادم غير الواقعي، وتقريب المخططات والبرامج؛ فبدلاً من صراع سنّي - شيعي، يمكن أن نلاحظ أن جوهر الحركات الشيعية والسنّية هو جوهر وطني ديمقراطي، لذا يجب اللقاء بينهما، وهذا ليس مستحيلًا. ولنا في حماس وحزب الله أفضل دليل على تضافر الجهود. يبقى أن نتفق على مشروع تحرري ديمقراطي واحد بعيداً عن الخلافات السياسية التاريخية القديمة. إن الاتفاق على المشروع التحرري الديمقراطي يتيح لنا تشكيل أحزاب مشتركة ببرامج موحدة لمقاومة الاستبداد والطغيان، ولتخفت تلك النبذة الطائفية البغيضة.

* تتقدّم مجلة الآداب بالشكر الجزيل لكم على هذا الحديث المهم، وعلى سرعة تعاونكم المثمر في إنجازه.

بيروت

أحمد الكاتب

كاتب ومفكر عراقي يهتم بالدراسات الإسلامية التي تُعنى بقضايا تجديد الفكر الديني والوحدة الإسلامية.

لا يعترف بالآخر، ويستخدم السلاح لقتل المدنيين الأبرياء ولفرض برنامج سياسي عليهم. على المستوى اللغوي، عندما أكفرك فهذا إرهاب، حتّى لو لم أشهر السلاح في وجهك؛ ذلك أنّني خلقت بيئته إرهابية. وقمع السلطة كذلك هو إرهاب.. ولا ننسى أنّ هذا الإرهاب مُخترعٌ وموجَّعٌ من أجهزة استخبارات الدول الغربية.

* ما السبب في قلة موادك المكتوبة عن فلسطين؟ فباستثناء مقالة تقرّع فيها شيخاً حرمّ التظاهر نصرته لأهل غزة، لم أقرأ لك شيئاً آخر مرتبطاً بهذه القضية.

- فلسطين جزءٌ من مشروع النهضة. لكن، من المعروف أنّ معظم كتاباتي تركّزت على الفكر الإصلاحي السياسي، الشيعي والسنّي. وهذه المقالة التي أشرت إليها مقالة عرضية؛ فإنا لا أكتب للتعليق على أحداث يومية جارية. كتاباتي تدور حول ما يتعلّق بالجانب النظري في موضوع الوحدة الإسلامية، ومقاومة الطائفية والتكفير وظواهر أخرى. أما فلسطين فلم تتسن لي الفرصة لأكتب عنها!

* لكنّ من يقاتل في فلسطين اليوم صاروا، بحسب وسائل إعلام عربية، هم «شبيحة السنّة»..

- تُستخدم هذه الشعارات الطائفية لمحاربة المجاهدين والمناضلين. وأنا مع حركات التحرر الوطني. وقد تستغرب أنّني مع حزب الله الذي قد اختلف معه في بعض الأمور. إنّما في قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، الأمر لا يلتبس عليّ. وللمزيد من الغرابة أقول أنا مع إيران؛ فإنا أرى أنّ الحركة الشيعية عموماً ورثت الحركة التقدمية اليسارية سابقاً، وبنّت عليها، ومشئت في طريقها. وما دامت ترفع شعار التحرر الداخلي، والتحرر القومي والوطني في وجه الإمبريالية والاستعمار والاستكبار والاستبداد، فهي بالنسبة إليّ حركة مشروعة ومؤيدة. تبقى عندي ملاحظات هي للترشيد. ففي إيران أدعو إلى مزيد من الديمقراطية، وفي تجربة حزب الله